روز مصلح

# العمال الفلسطينيون في الأرض المحتلة

## ٢ – أثر العمل العربي في إسرائيل على القوة العاملة في إقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة

ترك انتقال العمال العرب للعمل في اسرائيل نتائج هامة على القوة العاملة في المناطق المحتلة. فمن مجموع ٣٦,٨ ألف عامل، من الضفة الغربية، يعملون في اسرائيل، هناك ٢٨,٥ ألف عامل قادم من القرى. وإذا ما أخذ بعين الاعتبار أن نسبة العاملين من القرى، من مجموع العاملين في الضفة الغربية، يعادل ٦٥٪، يتضح مدى النزف الذي تعاني منه المناطق الريفية في الضفة الغربية؛ هذا النزف الذي يتم بانتقال العمال العرب للعمل في اسرائيل.

أما في قطاع غزة،فإن نصف العاملين في اسرائيل هم من أبناء المخيمات الذين عانوا، في السابق، من بطالة عالية النسبة نظراً لقلة توفر فرص العمل وصعوبة السفر للعمل في الخارج. يليهم القادمون من المدن الذين يشكلون ٤٠,٨٪ من العاملين من القطاع في اسرائيل؛ مما يشير إلى أن المخيمات في قطاع غزة، وهي التي تضم أكبر كثافة سكانية تتعرض لنزف مماثل للمناطق الريفية في الضفة الغربية.

وغني عن الذكر أن إخلاء هذه النسبة العالية من القوة الشابة، للقرى الفلسطينية التي تمد المدن عادة بالقوة العاملة؛ وللمخيمات الفلسطينية؛ حيث الازدحام السكاني عال، هو أفضل صمام أمان للسيطرة على المناطق المحتلة وإخضاعها، من خلال حرمانها من أية إمكانية للتنظيم.

ويتضح من الجدول رقم ١٢، أيضاً، أن معظم العمال، بغض النظر عن طبيعة سكنهم، يتمركزون في قطاع البناء في اسرائيل، باستثناء القادمين منهم من مدن الضفة الغربية، فيتمركزون في قطاع الصناعة، مما يشير إلى التغير الذي أحدثه العمل في اسرائيل على توزيع القوة العاملة ضمن القطاعات الاقتصادية المختلفة. ورغم أن معظم

---

دراسة قُدمت من قبل مركز الأبحاث، م.ت.ف.، إلى «الندوة العلمية الثالثة للمعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل» حول «تغلغل الرأسمال الأجنبي وأثره في تحطيم البنية التقليدية للمجتمعات العربية». الجزائر، من ٢١ – ٢٦ شباط (فبراير) ١٩٨١.